مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: تأثير تنويع القروض المصرفية في صافي المشتقات الائتمانية – دراسة تحليلية لبيانات عينة من المصارف التجارية الأمريكية
اسم الكاتب: أحمد يونس أسود، نارين إبراهيم أبوزيد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/10112
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 17:40 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Research Paper

The Impact of Bank Loan Diversification on Net Credit Derivatives an Analytical Data Study Sample of Some American Commercial Banks From the Period (2011-2021)

Ahmed Y. Aswad[1], Nareen I. Abozaid[2]
(1&2)College of Administration and Economics - University of Mosul- Iraq

Corresponding author: Ahmed Y. Aswad, College of Administration and Economics - University of Duhok - Iraq
ahmed.aswad@uod.ac
DOI: https://doi.org/10.33899/tanra.2024.182585.1332

Article History: *Received*: 21/8/2023; *Revised*:12/9/2023; *Accepted*:19 /9 /2023; *Published*: 1/3/2024.

Abstract
Loans diversity and net credit derivatives is one of the important topics in the field of financial studies as it is related to hedging credit risks. Loans represent the main resource of the bank that yields its revenues, which represents the largest part of its uses and carries high risks for banks. The research was conducted on a sample of five US commercial working banks. Financial analysis was carried out depending on some historical data of the sample and then a statistical analysis was achieved on resulted data from financial analysis. The statistical analyses were done by (SPSS & Excel) programs. The main findings revealed a positive (direct) and substantial association between the independent variables represented by real estate loans, corporate loans, individual loans, and net credit derivatives. In addition, the association between other loans and net credit derivatives was found to be weak and inconsequential. The research made some recommendations, the most significant of which was the need to diversify the loans made to the commercial banks that made up the research sample by making international credit investments as fresh ways to protect against potential business environment risks and the requirement to protect against those risks by using financial derivatives.

Keywords:
Loans Diversity, Net Credit Derivatives, Risk Hedging.

Journal of
TANMIYAT AL-RAFIDAIN
(TANRA)
A scientific, quarterly, international, open access, and peer-reviewed journal

Vol. 43, No. 141
March 2024

© University of Mosul | College of Administration and Economics, *Mosul, Iraq.*

TANRA retain the copyright of published articles, which is released under a "Creative Commons Attribution License for CC-BY-4.0" enabling the unrestricted use, distribution, and reproduction of an article in any medium, provided that the original work is properly cited.

Citation: Aswad, Ahmed Younis, Abozaid, Nareen Ibrahim (2024). The Impact of Bank Loan Diversification on Net Credit Derivatives An analytical data study sample of some American commercial banks From the period (2011-2021). ***TANMIYAT AL-RAFIDAIN***, 43 (141), 215 -236 , https://doi.org/10.33899/tanra.2024.182585.1332

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.mosuljournals.com

مجلة

تنمية الرافدين

(TANRA): مجلة علمية، فصلية، دولية، مفتوحة الوصول، محكمة.

المجلد (43)، العدد (141))،
اذار 2024

© جامعة الموصل |
كلية الإدارة والاقتصاد، الموصل، العراق.

تحتفظ (TANRA) بحقوق الطبع والنشر للمقالات المنشورة، والتي يتم إصدارها بموجب ترخيص (Creative Commons Attribution) لـ (CC-BY-4.0) الذي يتيح الاستخدام، والتوزيع، والاستنساخ غير المقيد وتوزيع للمقالة في أي وسيط نقل، بشرط اقتباس العمل الأصلي بشكل صحيح.

الاقتباس: أسود، أحمد يونس، أبوزيد, نارين إبراهيم (2024). "تأثير تنويع القروض المصرفية في صافي المشتقات الائتمانية دراسة تحليلية لبيانات عينة من المصارف التجارية الامريكية للمدة 2011 – 2021" *تنمية الرافدين*، 43 (141)، 215-236،
https://doi.org/10.33899/tanra.2024.182585.1332

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.mosuljournals.com

ورقة بحثية

تأثير تنويع القروض المصرفية في صافي المشتقات الإئتمانية – دراسة تحليلية لبيانات عينة من المصارف التجارية الأمريكية للمدة 2011 – 2021

أحمد يونس أسود[1] ؛ نارين إبراهيم أبوزيد[2]

[1]جامعة دهوك، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم إدارة الاعمال

[2]جامعة دهوك، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية

المؤلف المراسل: أحمد يونس أسود، جامعة دهوك، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم إدارة الاعمال
ahmed.aswad@uod.ac

DOI: https://doi.org/10.33899/tanra.2024.182585.1332

تاريخ المقالة: *الاستلام*:2023/8/21؛ *التعديل والتنقيح*:2023/9/12؛ *القبول*: 2023/9/19؛ *النشر*: 2024/3/1.

المستخلص

يُعد تنويع القروض وصافي المشتقات الائتمانية من الموضوعات المهمة في مجال الدراسات المالية؛ لارتباطه بالتحوط من مخاطر الائتمان، إذ تمثل القروض المورد الرئيس الذي يعتمد عليه المصرف من أجل الحصول على إيراداته، لأنها تمثل الجزء الأكبر من استخداماته، فضلاً عن أنها تحمل المصارف مخاطر عالية، وقد تم إجراء البحث على بيانات عينة مكونة من خمسة من المصارف التجارية العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية للتعرف على أثر التنويع في القروض على صافي المشتقات الائتمانية لدى تلك العينة، وتم إجراء التحليل المالي وباعتماد البيانات التاريخية المأخوذة من الكشوفات المالية للعينة، ومن ثم التحليل الإحصائي على البيانات الناتجة من التحليل المالي ومن خلال البرامج الإحصائية(SPSS-Excel). وبينت أهم الاستنتاجات أن هناك ارتباطاً إيجابياً (طردياً) ومعنوياً بين المتغيرات المستقلة مجتمعة والمتمثلة بكل من القروض العقارية، قروض الشركات، وقروض الأفراد وبين صافي المشتقات الائتمانية كما تبين أن علاقة الارتباط بين القروض الأخرى وبين صافي المشتقات الائتمانية كانت ضعيفة وغير معنوية، وقدم البحث مجموعة من المقترحات كان من أهمها ضرورة التنويع في القروض للمصارف التجارية عينة البحث، وذلك من خلال الدخول في استثمارات ائتمانية دولية كخيارات جديدة للتحوط ضد المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها ضمن بيئة الأعمال، وضرورة التحوط عبر استخدام المشتقات المالية ضد المخاطرة التي تتعرض لها القروض المصرفية.

الكلمات الرئيسة

تنويع القروض، صافي المشتقات الائتمانية، التحوط من المخاطر.

المقدمة

1. **منهجية البحث:** نعرض في هذه الفقرة تحديد مسارات بنود المنهجية لمعالجة المشكلة وتحليل الفرضيات وكما يأتي:

1.1. مشكلة البحث: تُعد القروض التي تقدمها المصارف التجارية للأفراد أو الشركات من أهم النشاطات التي تقوم بها والتي تحقق الإيرادات، ولكن تتوقف أهميتها على حجم المخاطر المرتبطة بها، فمن المهم لكل مصرف أن يحقق أعلى عائد من القروض بأدنى مستويات المخاطر، لذلك سعت المصارف في الفترات السابقة إلى اتباع إستراتيجيات مختلفة يمكن من خلالها تخفيض المخاطر الناجمة عن تقديم القروض، ولعل من أحدثها استخدام المشتقات الائتمانية، وتتمحور مشكلة البحث في اختبار إستراتيجية تنويع القروض ومعرفة أثرها في التحوط من مخاطر الائتمان عن طريق صافي المشتقات الائتمانية، إذ إن تنويع القروض يؤثر على توزيع أنشطة الائتمان، مما يسهم في تنمية قطاعات اقتصادية واسعة بدل من تركزها في استثمار لقطاع أو استثمار معين في البلد، حيث تتلخص مشكلة البحث بالإجابة على التساؤلات الآتية:

أ- هل توجد علاقة ارتباط بين التنويع في القروض وبين صافي المشتقات الائتمانية؟

ب- ما أثر تنويع القروض على صافي المشتقات الائتمانية ؟

ت- هل يوجد تباين في التنويع بالقروض بين المصارف في العينة؟

2.1. أهمية البحث: تتجلى أهمية البحث في الاعتبارات الآتية:

أ- الجانب الأكاديمي: تنبع أهمية البحث من خلال تناوله لقطاع مهم من مكونات الاقتصاد، وهو القطاع المصرفي الذي يُعد حلقة وصل في الاقتصاد الوطني، ويقوم بتمويل القطاعات الاقتصادية كافة، وكذلك إبراز أهمية إستراتيجية تنويع القروض وأثرها في صافي المشتقات الائتمانية لدى عينة من المصارف التجارية الأمريكية، وبذلك يساهم بشكل فاعل في البناء الاقتصادي، من خلال عرض أهم الآراء والأفكار التي تناولتها أدبيات الموضوع بخصوص هذا المفهوم ومجالات تطبيقه، إذ إنها تجمع بين موضوعين، هما التنويع في القروض والمشتقات الائتمانية، وصولاً إلى إطار فكري يسهم في تعزيز ما قدمته أدبيات الموضوع، وبالتالي فهذا البحث مساهمة متواضعة لتعميق المعرفة العلمية لهذا المفهوم.

ب- الجانب الميداني: تتجسد الأهمية على مستوى الميدان المبحوث من خلال ما تقدمه الدراسة من استنتاجات ومقترحات يمكن أن تسهم في تعزيز قدرات المصارف التجارية العراقية، وتوضيح الصورة وبمختلف أبعادها عن مضامين كل من التنويع في القروض والمشتقات الائتمانية على نطاق المصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية.

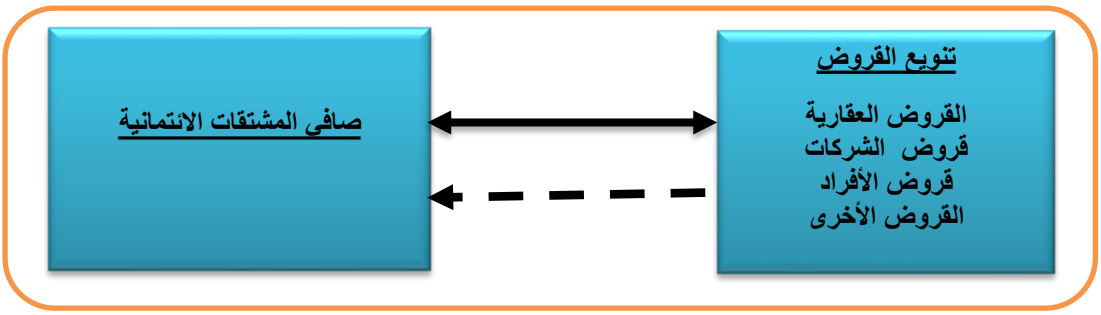
3.1. أهداف البحث: يسعى البحث إلى تقديم إطار فكري يوضح المفاهيم ذات العلاقة بمواضيعه، فضلاً عن تقديم إطار ميداني، إذ يهدف البحث الحالي إلى تحديد أثر التنويع في القروض على صافي المشتقات الائتمانية فضلاً عن الآتي:

أ- توضيح أهمية إستراتيجية تنويع القروض كأحد أهم الإستراتيجيات التي تتبعها المصارف.

ب- التعرف على أثر تنويع القروض في صافي المشتقات الائتمانية.
ت- التعرف على التباين بين المصارف المبحوثة في تنويع القروض.
ث-تقديم مجموعة من المقترحات والتوصيات للمصارف العاملة في القطاع المصرفي للوصول إلى الشكل الأمثل لتنويع القروض بحيث يحقق أعلى عائد بأقل مخاطر ممكنة.
ج- دراسة علاقة الارتباط بين التنويع في القروض على صافي المشتقات الائتمانية.

4.1. مخطط البحث: تستلزم المعالجة المنهجية لمشكلة البحث في ضوء إطارها النظري تصميم أنموذج فرضي كما هو موضح في الشكل (1) والذي يصور علاقة الارتباط والأثر بين التنويع في القروض على صافي المشتقات الائتمانية، ولقد اعتمد الباحثان في تصميمهما للأنموذج على التنويع في القروض والتي تمثل المتغير المستقل، أما المتغير التابع فتمثل بصافي المشتقات الائتمانية.

الشكل (1): مخطط الدراسة



5.1. فرضيات البحث: تبنى البحث الفرضيات الآتية:

1. توجد علاقة ارتباط معنوية وذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة والمتمثلة بكل من القروض العقارية، قروض الشركات، قروض الأفراد، والقروض الأخرى في صافي المشتقات الائتمانية لدى المصارف المبحوثة.
2. يوجد أثر معنوي للمتغيرات المستقلة والمتمثلة بكل من القروض العقارية، قروض الشركات، قروض الأفراد، والقروض الأخرى في صافي المشتقات الائتمانية لدى المصارف المبحوثة.
3. تتباين المصارف المبحوثة في تعاملها بصافي المشتقات الائتمانية من خلال تركيزها على التنويع في القروض الممنوحة.

6.1. أساليب البحث: اعتمد البحث على أسلوب المنهج الوصفي في إتمام الجانب النظري وتوضيح مواضيع البحث من الجوانب المعرفية والأكاديمية، في حين استخدم المنهج التحليلي في تحليل البيانات المأخوذة من الكشوفات المالية للمصارف المبحوثة والتي تم الحصول عليها من سوق نيويورك للأوراق المالية والوصول إلى النتائج ومن ثم تفسير النتائج الميدانية.

7.1. مجتمع البحث وعينته: تكون مجتمع البحث المصارف التجارية العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ اختيرت عينة من بيانات خمسة مصارف والمتمثلة بكل من JP Morgan، Citibank، Bank of America، TD Bank، Wells Fargo Bank وللمدة من 2011 ولغاية 2021، وقد تم الاعتماد على

المصارف المذكورة، لأنها تشكل أهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاد والنظام المالي في الولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن توافر البيانات لتلك المصارف وخلال مدة الدراسة.

8.1 الدراسات السابقة: أسهمت الدراسات والأبحاث ذات الصلة بتنويع القروض والمشتقات الائتمانية في إرساء العديد من الأفكار والمفاهيم المتصلة بهذا الموضوع، ويحاول البحث الحالي تلمس الجوانب المعرفية التي كونت الأطر النظرية للموضوع، ومن ثم المضي قدماً في صياغة أبعاد ومرتسمات مواضيع البحث الحالي وبما يتوافق مع ما أختطه من معالم لمنهجيته العلمية وذلك كما يأتي:

1.8.1 دراسة (Hammoud & Fares-2022) تحت عنوان قياس مدى تنويع محفظة القروض باستخدام أنموذج (هيرشمان –هيرفندال) وأثره في عوائد المصرف، وتمثلت عينة الدراسة ب 3 مصارف تجارية مسجلة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة 2006–2017، وقد هدفت الدراسة إلى قياس مدى تنويع محفظة القروض وتأثيره على عوائد المصرف، وتوصلت الدراسة من خلال نتائج التحليل المالي لمؤشر التنويع أن هناك توجهاً عاماً لجميع مصارف عينة البحث في اتباع سياسة تنويع منخفضة في محفظة القروض، مما تتسبب في انخفاض ملحوظ في بعض مؤشرات العائد في المصارف عينة البحث، وأوصت الدراسة بضرورة العمل على زيادة مستوى التنويع في محفظة قروض المصارف التي كانت مؤشرات العائد لديها منخفضة من أجِل تحسينها والعمل على خفض مخاطرها في الوقت نفسه.

2.8.1 دراسة (Boukhlani & Mohammadi-2021) تحت عنوان أثر إستراتيجية التنويع على عائد ومخاطر محفظة القروض في البنوك الكويتية، إذ شملت عينة الدراسة خمسة مصرف تجارية مدرجة في السوق المالي الكويتي للفترة ما بين 2010–2020، حيث هدفت الدراسة إلى اختبار مدى تأثير التنويع في محفظة القروض على عائد المحفظة و المخاطر المرتبطة بها لدى المصرف التجارية وتوصلت الدراسة إلى أن التنويع الجغرافي يؤثر بشكل معنوي و طردي على عائد محفظة القروض، لكنه لا يؤثر بشكل معنوي على مخاطر المحفظة.

3.8.1 دراسة (Halili *et al*. - 2021) تحت عنوان المشتقات الائتمانية والمخاطر النظامية المصرفية: تعزيز المخاطر أو تقليلها، كان الهدف من هذه الدراسة هو معرفة تأثير استخدام المشتقات الائتمانية على المخاطر النظامية للمصارف الأمريكية للفترة، وتمثلت عينة الدراسة ب 86 مصرفاً أمريكياً للفترة 2006–2018، حيث أظهرت الدراسة إلى أن الزيادة في حيازة المصارف من المشتقات الائتمانية تزيد لاحقاً من المخاطر النظامية، وإن المصارف الأكبر حجماً تقع في فئة مخاطر أعلى، وأوصت الدراسة بمزيد من الإشراف والمراقبة من قبل المشرفين والهيئات التنظيمية المصرفية، مما يؤدي إلى مزيد من الشفافية وبالتالي، يتم اتخاذ قرارات مستنيرة بشكل أفضل من قبل أصحاب المصلحة.

4.8.1 دراسة (Chang *et al*. - 2018) تحت عنوان استخدام المشتقات المالية في الصناعة المصرفية: أدلة من الأسواق الأوروبية، وتكونت عينة الدراسة من 797 مصرفاً في 30 دولةً أوروبية، حيث هدفت الدراسة إلى معرفة محددات وتأثيرات استخدام المشتقات المالية في الصناعة المصرفية، والتي تستخدم المشتقات

بشكل رئيس في التداول، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية كبيرة بين ربحية المصارف واستخدام المشتقات المالية، واستخدام المشتقات يزيد من مخاطر المصرف وقيمته، وأوصت الدراسة بضرورة استخدام المشتقات التي أصبحت جزءاً حاسماً للخدمات المالية الأوربية ومسهماً رئيساً مباشراً وغير مباشر في الاقتصاد.

5.8.1 دراسة (Atahau, A.& Cronje, T- 2017) تحت عنوان هل يؤدي التنويع إلى تحسين محفظة القروض؟ والعائدات؟ دراسة تجريبية على مجموعة من البنوك الأندونيسية، وتمثلت عينة الدراسة ب 109 مصرف تجاري للفترة من 2003–2011 حيث هدفت الدراسة إلى تحديد ما إذا كان تنويع القروض أو إستراتيجيات التركيز على القروض تؤدي إلى عوائد أفضل لمحفظة القروض، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية كبيرة بين تنويع قروض القطاع الاقتصادي وعائدات محفظة القروض، وأوصت الدراسة بأنه يجب على البنوك الأندونسية تطبيق إستراتيجيات التنويع في نشاطها لتحسين أداء محفظة القروض.

بالرغم من تشابه الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة من حيث الهدف، إلا أن هناك اختلافات تتمثل في اختلاف طرائق قياس هذه المتغيرات، فضلاً عن اختلاف البيئة التي تمت فيها الدراسة، حيث أتت الدراسة الحالية لتحديد أثر التنويع في القروض في صافي المشتقات الائتمانية.

2. المبحث الأول: تنويع القروض

1.2.مفهوم تنويع القروض

تُعرف القروض على أنها عقد دين تقترض بموجبه الدولة مبالغ مالية من أفراد أو هيئات محلية أو دولية، مع التعهد بسداد القرض وفوائده للدائنين في التاريخ المحدد(Al-Mahaini, 2013: 57).

والقرض هو الائتمان ويقصد به الخدمات المقدمة للزبائن والتي يتم عن طريقها تزويد المؤسسات والأفراد وفي المجتمع بالأموال اللازمة، على أن يتعهد المدين بدفع تلك الأموال والفوائد المرتبطة بها (Rabai,2019:10-11).

وأخيراً يعرف (Engelmann & Pham,2020:1) القروض على أنها العمليات المصرفية التي يمنح فيها المصرف مبلغاً من المال لأحد زبائنه، مقابل تعهد الزبون بدفع تلك الأموال بالفائدة المتفق عليها بين الطرفين، في الوقت المحدد مقدماً وبعقد مبرم بين الطرفين.

أما تنويع القروض يُقصد به تنويع المصرف قروضه على العملاء وأن لا يقتصر على نوع معين من المقترضين في نشاط اقتصادي مماثل، وأنما يتنوع القروض على مختلف الصناعات والأنشطة التجارية المتبادلة وعدم تركيز بالمناطق معينة من خلالها يتمكن المصرف من تقليل المخاطر (Abd alhalim, 2018: 78).

إن تنوع مجالات الاستثمار وتوزيع المخاطر من الأساليب التي يستخدمها المصرف للتقليل من نسبة المخاطر المحتملة، وفي هذا المجال يقوم المسؤول عن وضع سياسية الإقراض بتنويع تشكيلة القروض التي سوف يمنحها المصرف (Scheherazade, 2018: 76).

التنويع يُعد الوسيلة الرابعة والتي يمكن للمصارف اتباعها عند منحها للقروض للتقليل من المخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها نتيجة للتركز في التعامل مع زبون واحد أو قطاع معين واحد أو منطقة جغرافية معينة، وهذا التنويع يجنب المصارف من الوقوع في مخاطر كبيرة ومؤثرة، إذا ما تعرض هذا الزبون للتوقف أو عدم قدرة على السداد، ولكن يجب الانتباه إلى أن التنويع يكون بعد دراسة وافية، وإلّا فأنه قد يؤدي إلى تقليل الأرباح التي قد يحصل عليها المصرف (Hussein & Al-Rahim, 2017: 508).

2.2. أهمية القروض

تكتسب القروض أهمية بالغة في الحياة الاقتصادية والتي يمكن إيجازها في النقاط الآتية:

1.2.2. تعد القروض هي المورد الرئيس الذي يعتمد عليه المصرف للحصول على إيراداته، إذ إنها تمثل الجزء الأكبر من استخداماته، تولي المصارف التجارية اهتماماً خاصاً للقروض المصرفية، حيث تزيد نسبتها في ميزانيتها، فضلاً عن الفوائد والعمولات التي تمثل مصدراً آخر لإيراداتها (Rathia & Shaima, 2021: 9).

2.2.2. تمثل القروض وسيلة مالية غير محددة، من هنا عندما تقترض الدولة عليها أن تفكر في العبء المالي الناتج عن القرض، وهذا يلزمها باستخدام إيرادات القروض العامة فقط في الإنفاق الأستثماري المنتج الذي يمكن أن يوفر عائدًا أكبر من فائدته في المستقبل (Abu Sabbar, 2022: 500).

3.2.2. تسهم القروض في زيادة الاستهلاك وذلك من خلال حصول الفئات ذات الدخل المنخفض على الأموال لشراء السلع الاستهلاكية، وهذا يؤدي إلى زيادة الحصة السوقية وزيادة الإنتاج (Ghosh,2019:221).

4.2.2. تعد القروض من أهم جوانب استثمار الموارد المالية للمصرف، إذ إنها تمثل الجزء الأكبر من الأصول، ويمثل العائد الناتج عنها الجزء الأكبر من الإيرادات (Eshaq, 2021: 19).

3.2. أنواع القروض

تصنف القروض التي يمنحها المصرف للعملاء وفق معايير عديدة ومقاييس متنوعة, حيث سيتم الاعتماد في الجانب الميداني على تصنيف القروض على النحو الآتي:

1.3.2 القروض العقارية: تمنح هذه القروض لشراء العقارات أو تشييد المباني، وهي قروض طويلة الأجَل تُدفع على شكل أقساط أو دفعة واحدة(Al-Janabi, 2014: 140-141).

2.3.2 قروض الشركات: هي التسهيلات الممنوحة إلى الشركات والمؤسسات الإنتاجية لغرض توفير متطلبات الاستثمار والإنتاج من تجهيزات فنية وتقنية، من هنا يتضح أنه قرض الشركات طويلة الأجَل، لأن إيراداته تستحق في الآجال الطويلة (Ibrahim, 2020: 200).

3.3.2 قروض الأفراد: يعني به القرض الذي يحصل عليه أفراد المجتمع من أجِل إنفاقهم الاستهلاكي كشراء السيارات وغيرها من السلع المعمرة حيث يمكن الحصول عليه بسهولة وطبقاً لدخل الفرد، لأنه يسدد على دفعات شهرية الطويلة (Ibrahim, 2020: 201).

4.3.2 القروض الأخرى: وتشمل كل من:

1.4.3.2 القروض الصناعية: يشمل هذا النوع من القروض، كل من القروض متوسطة وطويلة الآجل والتي تمنح من قبل المصارف الصناعية للمنشآت الصناعية من أجِل النهوض بالواقع الصناعي في البلد، فضلاً عن دعم وتنمية النشاط الاقتصادي بشكل عام مقابل ضمانات عينية مختلفة (Hammoud & Fares, 2022: 543).

2.4.3.2 القروض الزراعية: وتتضمن القروض الممنوحة من قبل المصارف الزراعية إلى المزارعين والفلاحين من أجل النهوض بواقع الزراعة في البلد وعادة ما تكون هذه القروض طويلة الآمد، إذ تمتد إلى أكثر من عشرين عاماً، وتكون مضمونة بالأراضي الزراعية نفسها أو المواشي والمحاصيل (Hammoud & Fares, 2022: 543).

3.4.3.2 قروض الاعتمادات المستندية: هو تعهد خطي صادر عن المصرف بناءً على طلب عميله المستورد، يتعهد بموجبه المصرف مصدر الاعتماد بدفع مبلغ محدد للمستفيد–المصدر، مقابل تقديمه المستندات المطابقة لشروط فتح الاعتماد خلال المدة نفسها (Abdul Razzaq, 2019: 757).

3.المبحث الثاني: المشتقات المالية

1.3 مفهوم المشتقات المالية

تُعد المشتقات المالية أبرز منتجات الهندسة المالية، وتتحدد قيمتها بناءً على قيمة الأصل المالي محل التعاقد، ولها تاريخ استحقاق معين يقوم فيه الطرفان بتسوية العملية من خلال الحصول على فروق الأسعار، وهو ما يجعل منها عقود صورية لا يترتب عليها تملك الأصل محل التعاقد من قبل المشتري، ولا تسلم الثمن من قِبل البائع، يتم استخدامها في إدارة مختلف الأنواع من المخاطر، والمضاربة على الأسعار (Lamsh, 2012: 73)، وتعرف المشتقات المالية بأنها عقود مالية تشتق قيمتها من قيمة موجودات أساسية أو من سعر مرجعي أو من مؤشر (Abdul Hakeem, 2017: 152)، وعرفها (Campbell *et al.*, 2019 : 48) على أنها عقد بين عدة أطراف كأن يكون بين طرفين أو أكثر تستمد قيمته من قيمة السعر الأساسي، تعتمد قيمة السعر أو السعر الأساسي على بعض متغيرات السوق الأساسية مثل سعر الفائدة أو السلعة أو سعر الصرف ومن أهم أنواعها العقود المستقبلية، والآجلة، والخيارات والمبادلات، وكذلك عرفت على أنها عقود يتم تسويتها في تاريخ محدد، حيث يتم اشتقاق قيمتها من قيمة الأصل موضوع العقد (Abdullah & Qader, 2021: 415).

ومن أهم استخدامات المشتقات المالية (Al-Jajjawi & Daoud, 2022: 445):

1. إدارة المخاطر: تعمل المشتقات المالية على تخفيف حدة المخاطر التي يتعرض لها المتعاقدون كالمزارع عندما يبيع الحبوب قبل النضج، فيدخل بعقد مشتق للحصول على قيمة مستقبلية تضمن له الحماية من مخاطر الإنخفاض في سعرها.
2. المضاربة: تعد هذه الأدوات وسيلة للمراهنة ومصممة لتتلاءم مع مختلف الموجودات.

3. تخفيض تكاليف المعاملات: في رغبة مدير أحد الصناديق الاستثمارية بيع أسهم وشراء سندات سيجري الإلتزام بدفع رسوم إلى السماسرة، فضلاً عن دفع التكاليف التجارية ولكن في حالة استخدام المشتقات فإنه سيحقق الأهداف نفسها لكن بتكاليف أقل.

ومن أهم أنواع المشتقات المالية الآتي:

1.1.3 المستقبليات: وهي عقود شراء أو بيع أصل معين بسعر محدد متفق عليه مسبقاً يسمى بالسعر المستقبلي،على أن يتم تنفيذ الاتفاق في تاريخ الاستحقاق المتفق عليه، ويستعمل هذا النوع من المشتقات لمقابلة مخاطر التدفقات النقدية وتحقيق الأرباح وفق العلاقة بين المتعاقدين، تكون مباشرة من حيث التوسط بينهما لضمان حقوق كل منهما، ولهذه العقود سوق ثانوية، بالتالي لا يمكن لأي طرف اغلاق المركز المالي في أي وقت (Abboud & Jassim, 2020: 187).

2.1.3 العقود الآجلة: وتعرف بأنها عقود يلتزم بمقتضاها الطرفان (المصرف، والطرف الآخر) بالاتفاق على شراء أو بيع أصل معين في تاريخ محدد في المستقبل وبسعر يتفق عليه في تاريخ التعاقد يُسمى سعر تنفيذ العقد، ومن هنا فإن العقود الآجلة لا يتم تداولها أو المتاجرة فيها في سوق الأوراق المالية وسوق الأدوات المالية المشتقة كباقي المشتقات، فهي اتفاق خاص ومغلق بين الطرفين (Khamisi, 2009: 5).

3.1.3 الخيارات: تمثل الخيارات إحدى أدوات الاستثمار الحديثة التي تعطي للمستثمر فرصة الحد من المخاطر التي يتعرض لها، وتعد البديل عن المتاجرة المباشرة (Mariam, 2012: 43) ، وتعرف على أنها اتفاقيات تعاقدية يمنح بموجبها البائع (مصدر الخيار) الحق وليس الإلتزام للمشتري (المكتتب بالخيار) لبيع أو شراء عملة أو أداة مالية أو بضاعة بسعر محدد سلفاً في أو قبل تاريخ مستقبلي محدد للتحوط ضد مخاطر تغيير أسعار الموجودات بالنسبة للمستثمر (Al-Kubaisi, 2010: 248).

4.1.3 المبادلات: هي اتفاقيات لتبادل سلسلة من التدفقات النقدية المستقبلية بأخرى، فضلاً عن أن الأصول المرجعية الأساسية يمكن أن تكون مختلفة، كحقوق الملكية أو سعر الفائدة، فإن قيمة الأصل الأساسي ستؤخذ بشكل مميز من مصدر سعر متاح للجمهور، ففي مقايضة حقوق الملكية، سيكون المبلغ المدفوع أو المستلم هو الفرق بين سعر الأسهم من تاريخ بدء العقد وانتهائه (Al-Jajjawi and Daoud, 2022: 448-449).

2.3 مفهوم المشتقات الائتمانية

تعد المشتقات الائتمانية من أهم الابتكارات المالية وأكثرها نجاحاً خلال العقد الماضي على مستوى الأسواق المالية، وتمثل هذه الأدوات المالية نوعاً مبتكراً من المشتقات المالية؛ لأنها تسمح بإدارة مخاطر الائتمان بشكل مختلف عما هو سائد، من خلال تمكين المصارف من فصل مخاطر الائتمان عن بقية المخاطر المالية للأصول المالية نفسها ، وتحويلها إلى متعاملين آخرين في السوق من المفترض أن يكون لديهم قدرة أكبر على تحملها،

لذا فقد مكنت هذه الأدوات من إدارة مخاطر الائتمان والتحوط منها، وكذلك إمكانية تداولها بشكل منفصل عن الأصل المالي التي ترتبط به (Mahre, 2015: 110).

تعرف المشتقات الائتمانية على أنها العقود المالية التي تسمح بنقل مخاطر الائتمان من مشارك في السوق إلى مشارك آخر، مما يمنح المستخدم كفاءة أعلى في تسعير وتوزيع مخاطر الائتمان على المشاركين في سوق المال (Antulio,2005:3).

ويعرف (Eric Beinstein & Collegues, 2006: 6) المشتقات الائتمانية بأنها المقايضات والعقود الآجلة والخيارات التي تنقل المخاطر والعوائد من طرف إلى آخر من دون نقل حقيقي لملكية الأصل المالي.

ويعرف (Abu Deif, 2018: 20) المشتقات الائتمانية بأنها عقد مالي يمنح مستخدمه إمكانية التخفيف أو الاستفادة من مخاطر الائتمان المرتبطة بالسندات أو القروض للهيئات الدولية والمؤسسية.

1.2.3 أنواع المشتقات الائتمانية: تتمثل المشتقات الائتمانية بالآتي:

1.1.2.3. عقود مبادلات مخاطر الائتمان

يُعد عقد مبادلة مخاطر الائتمان اتفاقية بين طرفين تتضمن تحويل مخاطر الائتمان بين الطرفين، وقد تتعلق هذه المخاطر بالسندات أو الأوراق المالية أو أدوات الدين أو الرهن العقاري، ويوفر هذا العقد الحماية للمشتري من مخاطر الائتمان، وفي حال تعرض المشتري لمخاطر ائتمانية، فإنه يحصل على تعويض، ويمثل هذا التعويض عادة القيمة الاسمية للقرض، ويحصل البائع على حيازة القرض متعثر السداد (Shikha,2012:27).

2.1.2.3 عقود مبادلات العائد الإجمالي:

اتفاقية مقايضة لتبادل العائد الإجمالي للقروض المصرفية أو الأصول المالية الأخرى، والتي من خلالها يتم تبادل بعض التدفقات النقدية بين طرفي العقد، ويستخدم هذا العقد لإدارة مخاطر الائتمان، إذ إنه من أهم أنواع المشتقات الائتمانية، كما أنها تستخدم كأداة لأغراض التمويل، إذ يتم دفع إجمالي العائد من الأصل الأساسي للطرف المقابل، و يعتمد العقد على التدفقات النقدية ذات السعر الثابت أو المتغير، ولا يرتبط هذا العقد بتحقيق الحدث الائتماني، ويتم تحويل مخاطر أسعار الفائدة من خلال عقد مقايضة العائد الإجمالي(Moorad, 2004:3).

3.1.2.3 حسب شروط التنفيذ:

هو شرط إذا دفع بائع الحماية قيمة التعويض (التأمين) لمشتري الحماية، فإنه عادة ما يكون حدثاً ائتمانياً، على سبيل المثال: التقصير، التصنيف الائتماني المنخفض، هوامش الائتمان المرتفعة.

4.1.2.3 حسب طبيعة المدفوعات:

والتي يمكن أن تكون مبلغاً ثابتاً أو مبلغاً متغيراً سواء كانت مدفوعات (خطية أو غير خطية) (Philippe,2003:32).

5.1.2.3 سندات الارتباط الائتماني:

تمثل أداة تحويل بين مستثمر يرغب في بيع الحماية ولكنه فاقد الأهلية، لآخر لديه أهلية لبيع الحماية (يحصل من خلالها بائع الحماية على رأس المال الذي يحتفظ به بوصفه احتياطياً إذا احتاجه لتعويض المشتري الحماية في حالة خسارة الائتمان(Michael,2011:66).

4. المبحث الثالث: الجانب الميداني

1.4 التحليل المالي:

وضعت هذه الفقرة من أجِل مناقشة التحليل المالي لمتغيرات البحث وذلك وفق الآتي:

1.1.4 القروض العقارية:

تم حساب نسبة القروض العقارية لدى مصارف العينة من خلال مستويات تلك القروض قياساً بإجمالي القروض الممنوحة من قبل مصارف العينة وللمدة (2011 – 2021) إذ بينت النتائج المذكورة في الجدول (1) أن هناك تذبذباً في مستويات النسبة لمصارف العينة، وخلال سنوات الدراسة وبموجب المتوسط السنوي، إذ تبين أن أعلى مستوى وصلت له كان في عام 2012 والتي بلغت (60.2%)، في حين أن أقل مستوى لنسبة القروض العقارية سجلت في العام 2020 والتي وصلت إلى (40.6%). حيث شهدت استثمارات مصارف العينة بالقروض العقارية تذبذباً خلال أعوام الدراسة والتي تراوحت بين تلك النسبتين، مما يدل على وجود نوع من عدم الاستقرار في حجم القروض العقارية لتلك المصارف، وهذا بدوره يدلل على أن هناك اختلافاً في السياسات الائتمان المعتمدة فيها، من جانب آخر وعلى مستوى المتوسط للمصارف يتبين أن أعلى مستوى للائتمان في القروض العقارية كان لدى مصرف (Wells Fargo) والذي وصل إلى (57.5%) خلال المدة (2011–2021) وهذا يؤشر وجود مستويات عالية من التركيز لدى هذا المصرف في هذا النوع من القروض قياساً بالمصارف الأخرى، ويليه في مصرف (TD Bank) مما يدل على أن هذه المصارف تعتمد سياسة تركز الائتمان في القروض العقارية وبالتالي فهي معرضة لمخاطر التركز الائتماني، بينما ظهر أقل مستوى للقروض العقارية وبموجب متوسط المصارف لدى مصرف (Citi Bank) والتي كانت تساوي (34.6%) وتدل على اعتماد سياسة تنوع القروض وعدم التركيز على القروض العقارية فقط من قبل ذلك المصرف، وبالرجوع للمتوسط العام للمصارف كافة ولأعوام الدراسة والبالغ (49.1%) نجد أن كافة المصارف في العينة قد تجاوزت هذا المتوسط فيما عدا (Citibank). وبذلك يمكن الاستدلال على أن غالبية المصارف في العينة تعتمد الاستثمار في القروض العقارية بمستويات عالية، أي أنها ربما تتحمل مخاطر التركز الائتماني عند حدوث أية أزمة.

الجدول (1): نسبة القروض العقارية

أعوام الدراسة	مصارف العينة					المتوسط للسنوات
	JPMorgan	Citibank	America	TD Bank	W. Fargo	
2011	0.57	0.45	0.57	0.65	0.55	0.558
2012	0.6	0.47	0.65	0.64	0.65	0.602
2013	0.55	0.45	0.63	0.66	0.64	0.586

أعوام الدراسة	مصارف العينة					المتوسط للسنوات
	JPMorgan	Citibank	America	TD Bank	W. Fargo	
2014	0.48	0.34	0.59	0.59	0.61	0.522
2015	0.45	0.34	0.54	0.56	0.59	0.496
2016	0.45	0.3	0.51	0.53	0.57	0.472
2017	0.45	0.3	0.41	0.48	0.55	0.438
2018	0.48	0.28	0.38	0.44	0.53	0.422
2019	0.48	0.26	0.36	0.42	0.52	0.408
2020	0.49	0.25	0.35	0.42	0.52	0.406
2021	0.51	0.37	0.47	0.53	0.59	0.494
التوسط للمصارف	0.501	0.346	0.496	0.538	0.575	0.491

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج برنامج EXCEL.

2.1.4 قروض الشركات:

تم حساب نسبة قروض الشركات لدى مصارف العينة من خلال مستويات تلك القروض قياساً بإجمالي القروض الممنوحة من قبل مصارف العينة وللمدة (2011 – 2021) حيث بينت النتائج المذكورة في الجدول (2) أن هناك تذبذباً في مستويات النسبة لمصارف العينة خلال سنوات الدراسة وبموجب المتوسط السنوي، إذ تبين أن أعلى مستوى وصلت له كان في عام 2011 والتي بلغت (23%)، في حين أن أقل مستوى لنسبة قروض الشركات سجلت في العام 2013 والتي وصلت إلى (18.6%). حيث شهدت استثمارات مصارف العينة بقروض الشركات تذبذباً خلال أعوام الدراسة والتي تراوحت بين تلك النسبتين، مما يدل على وجود نوع من عدم الاستقرار في حجم قروض الشركات لتلك المصارف، وهذا بدوره يدلل على أن هناك اختلافاً في سياسات الائتمان المعتمدة فيها، من جانب آخر وعلى مستوى المتوسط للمصارف يتبين أن أعلى مستوى للائتمان في قروض الشركات كان لدى مصرف (America) والذي وصل إلى (25.3%) خلال المدة (2011–2021) وهذا يؤشر وجود مستويات عالية من التركيز لدى هذا المصرف في هذا النوع من القروض قياساً بالمصارف الأخرى، ويليه في مصرف (Citi Bank) مما يدل على أن هذه المصارف تعتمد سياسة تركز الائتمان في قروض الشركات وبالتالي، فهي معرضة لمخاطر التركز الائتماني، في حين ظهر أقل مستوى لقروض الشركات وبموجب متوسط المصارف لدى مصرف (W. Fargo) والتي كانت تساوي (18.5%) والتي تدل على اعتماد سياسة تنوع القروض وعدم التركيز على قروض الشركات فقط من قبل ذلك المصرف، وبالرجوع للمتوسط العام للمصارف كافة ولأعوام الدراسة والبالغ (21.1%) نجد فقط مصرف (Citibank) ومصرف (America) قد تجاوزا هذا المتوسط، وأن باقي المصارف عينة الدراسة لم تتجاوز المتوسط، وبذلك يمكن الأستدلال على أن غالبية المصارف في العينة لا تعتمد الاستثمار في قروض الشركات بمستويات عالية، أي إنها لا تتحمل مخاطر التركز الائتماني عند حدوث الأزمات.

الجدول (2): نسبة قروض الشركات

أعوام الدراسة	مصارف العينة					المتوسط للسنوات
	JPMorgan	Citibank	America	TD Bank	W. Fargo	
2011	0.22	0.24	0.25	0.2	0.24	0.230
2012	0.18	0.21	0.2	0.17	0.18	0.188
2013	0.17	0.22	0.21	0.17	0.16	0.186
2014	0.2	0.21	0.24	0.18	0.19	0.204
2015	0.2	0.22	0.27	0.17	0.2	0.212
2016	0.2	0.23	0.25	0.18	0.11	0.194
2017	0.2	0.24	0.25	0.2	0.19	0.216
2018	0.19	0.25	0.27	0.22	0.19	0.224
2019	0.19	0.25	0.28	0.23	0.19	0.228
2020	0.19	0.25	0.29	0.22	0.2	0.230
2021	0.21	0.21	0.27	0.17	0.18	0.208
التوسط للمصارف	0.195	0.230	0.253	0.192	0.185	0.211

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج برنامج EXCEL.

3.1.4 قروض الأفراد:

تم حساب نسبة قروض الأفراد لدى مصارف العينة من خلال مستويات تلك القروض قياساً بإجمالي القروض الممنوحة من قبل مصارف العينة وللمدة (2011 – 2021) حيث بينت النتائج المذكورة في الجدول (3) أن هناك تذبذباً طفيفاً في مستويات النسبة لمصارف العينة وخلال سنوات الدراسة وبموجب المتوسط السنوي، إذ تبين أن أعلى مستوى وصلت إليه كان في عام 2019 و2020 على التوالي والتي بلغت (18.4%)، في حين أن أقل مستوى لنسبة قروض الأفراد سجلت في العام 2011 والتي وصلت إلى (13%). حيث شهدت استثمارات مصارف العينة بقروض الأفراد تذبذباً طفيفاً خلال أعوام الدراسة والتي تراوحت بين تلك النسبتين، مما يدل على وجود نوع من الاستقرار في حجم قروض الأفراد لتلك المصارف، وهذا بدوره يدلل على أن هناك تشابهاً في سياسات الائتمان المعتمدة فيها، من جانب آخر وعلى مستوى المتوسط للمصارف يتبين أن أعلى مستوى للائتمان في قروض الأفراد كان لدى مصرف (Citibank) والذي وصل إلى (26.7%) خلال المدة (2011–2021) وهذا يؤشر وجود مستويات عالية من التركيز لدى هذا المصرف في هذا النوع من القروض قياساً بالمصارف الأخرى، ويليه مصرف (TD Bank) مما يدل على أن هذه المصارف تعتمد سياسة تركز الائتمان في قروض الأفراد، وبالتالي فهي معرضة لمخاطر التركز الائتماني، في حين ظهر أقل مستوى لقروض الأفراد وبموجب متوسط المصارف لدى مصرف (W. Fargo) والتي كانت تساوي (12.6%) والتي تدل على اعتماد سياسة تنوع القروض وعدم التركيز على قروض الأفراد فقط من قبل ذلك المصرف، وبالرجوع للمتوسط العام للمصارف كافة ولأعوام الدراسة والبالغ (16.6%) نجد أن من بين كافة المصارف في العينة (Citibank) هو المصرف الوحيد الذي تجاوز هذا المتوسط، وبذلك يمكن الاستدلال على أن غالبية المصارف في العينة لا تعتمد الاستثمار في قروض الأفراد بمستويات عالية، أي إنها لا تتحمل مخاطر التركز الائتماني عند حدوث أية أزمة.

الجدول (3): نسبة قروض الأفراد

أعوام الدراسة	مصارف العينة					المتوسط للسنوات
	JPMorgan	Citibank	America	TD Bank	W. Fargo	
2011	0.13	0.21	0.09	0.08	0.14	0.130
2012	0.14	0.23	0.1	0.08	0.12	0.134
2013	0.18	0.18	0.11	0.08	0.12	0.134
2014	0.15	0.32	0.11	0.16	0.12	0.172
2015	0.14	0.3	0.09	0.18	0.13	0.168
2016	0.15	0.29	0.1	0.18	0.13	0.170
2017	0.15	0.27	0.21	0.15	0.13	0.182
2018	0.13	0.27	0.2	0.18	0.13	0.182
2019	0.13	0.29	0.19	0.18	0.13	0.184
2020	0.12	0.29	0.19	0.19	0.13	0.184
2021	0.16	0.29	0.17	0.18	0.11	0.182
التوسط للمصارف	0.144	0.267	0.142	0.149	0.126	0.166

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج برنامج EXCEL.

4.1.4 القروض الأخرى:

تم حساب نسبة القروض الأخرى لدى مصارف العينة من خلال مستويات تلك القروض قياساً بإجمالي القروض الممنوحة من قبل مصارف العينة وللمدة (2011 – 2021)، إذ بينت النتائج المذكورة في الجدول (4) أن هناك تذبذباً في مستويات النسبة لمصارف العينة وخلال سنوات الدراسة وبموجب المتوسط السنوي، إذ تبين أن أعلى مستوى وصلت له كان في عام 2019 و2020 على التوالي والتي بلغت (12%)، في حين غن أقل مستوى لنسبة القروض الأخرى سجلت في العام 2011 و2012 على التوالي والتي وصل إلى (8%). إذ شهدت استثمارات مصارف العينة بالقروض الأخرى تذبذباً خلال أعوام الدراسة والتي تراوحت بين تلك النسبتين، مما يدل على وجود نوع من عدم الاستقرار في حجم القروض الأخرى لتلك المصارف، وهذا بدوره يدلل على أن هناك اختلافاً في سياسات الائتمان المعتمدة فيها، من جانب آخر وعلى مستوى المتوسط للمصارف يتبين أن أعلى مستوى للائتمان في القروض الأخرى كان لدى كل من مصرف (JPMorgan) و(Citibank) والذي وصل إلى (16%) خلال المدة (2011–2021) وهذا يؤشر وجود مستويات عالية من التركيز لدى هذا المصرف في هذا النوع من القروض قياساً بالمصارف الأخرى، وهذا يدل على أن هذه المصارف تعتمد سياسة تركز الائتمان في القروض الأخرى، وبالتالي فهي معرضة لمخاطر التركز الائتماني، في حين ظهر أقل مستوى للقروض الأخرى وبموجب متوسط المصارف لدى مصرف (W. Fargo) والتي كانت تساوي (11%) والتي تدل على اعتماد سياسة تنوع القروض وعدم التركيز على القروض الأخرى فقط من قبل ذلك المصرف، وبالرجوع للمتوسط العام للمصارف كافة ولأعوام الدراسة والبالغ (13%) نجد فقط أن كل من مصرف (JPMorgan) و(Citibank) قد تجاوزا هذا المتوسط، وبذلك يمكن الاستدلال على أن غالبية المصارف في العينة لا تعتمد الاستثمار في

القروض الأخرى بمستويات عالية، أي إنها لا تتحمل مخاطر التركز الائتماني عند حدوث أية أزمة في هذا النوع من القروض أو الائتمان.

الجدول (4): نسبة القروض الأخرى

أعوام الدراسة	مصارف العينة					المتوسط للسنوات
	JPMorgan	Citibank	America	TD Bank	W. Fargo	
2011	0.08	0.10	0.09	0.07	0.07	0.08
2012	0.08	0.09	0.05	0.11	0.05	0.08
2013	0.10	0.15	0.05	0.09	0.08	0.09
2014	0.17	0.13	0.06	0.07	0.08	0.10
2015	0.21	0.14	0.10	0.09	0.08	0.12
2016	0.20	0.18	0.14	0.11	0.19	0.16
2017	0.20	0.19	0.13	0.17	0.13	0.16
2018	0.20	0.20	0.15	0.16	0.15	0.17
2019	0.20	0.20	0.17	0.17	0.16	0.18
2020	0.20	0.21	0.17	0.17	0.15	0.18
2021	0.12	0.13	0.09	0.12	0.12	0.12
التوسط للمصارف	0.16	0.16	0.11	0.12	0.11	0.13

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج برنامج EXCEL.

5.1.4 المشتقات الائتمانية:

تم تحليل صافي المشتقات الائتمانية في المصارف المبحوثة وللمدة (2011 – 2021) والتي تم حسابها على أساس (قيمة المشتقات المباعة– قيمة المشتقات المشتراة) حيث بينت النتائج المذكورة في الجدول (5) أن هناك تذبذباً في قيم المشتقات الائتمانية لمصارف العينة وخلال سنوات الدراسة وبموجب المتوسط السنوي، إذ تبين أن أعلى مستوى وصلت إليه كان في عام 2011 والتي بلغت (65623949.4) مليون دولار، أما أقل مستوى لصافي المشتقات الائتمانية فكان في العام 2019 والتي وصلت إلى (9611174.2) مليون دولار، إذ شهدت استثمارات مصارف العينة بالمشتقات الائتمانية تذبذباً خلال السنوات، مما يدل على عدم الاستقرار في حجم تداولات المشتقات الائتمانية لتلك المصارف، وهذا بدوره يدلل على أن هناك اختلافاً في السياسات الاستثمارية المعتمدة فيها، من جانب آخر وعلى مستوى المتوسط للمصارف يتبين أن أعلى مستوى للاستثمار في المشتقات الائتمانية كان لدى مصرف (Citibank) والذي وصل إلى (66041545.45) مليون دولار خلال المدة (2011–2021) وهذا يؤشر سياسة توزيع المخاطرة لدى المصرف المذكور على جهات ائتمانية أخرى ومن خلال الاستثمار بالمشتقات الائتمانية قياساً بالمصارف الأخرى، ويليه في مستوى الاستثمار مصرف (JP Morgan) مما يدل على أن هذه المصارف تعتمد سياسة توزيع المخاطرة مقابل رفع مستويات العائد، في حين ظهر أقل مستوى للمشتقات الائتمانية وبموجب متوسط المصارف لدى مصرف (TD Bank) والتي كانت تساوي (545474) دولاراً، وأن هناك ضعفاً في مستويات الاستثمار في المشتقات الائتمانية، وبالتالي تحمل مستويات مخاطر ائتمانية أعلى عند حدوث التعثر في القروض الممنوحة من قبل ذلك المصرف، وبالرجوع للمتوسط العام

للمصارف كافة ولأعوام الدراسة والبالغ (20277446.25) نجد أن هناك عدد من المصارف قد تجاوزت هذا المتوسط ومنها مصرفي (JPMorgan) و (Citibank)، في حين أن المصارف الأخرى في العينة كانت مستويات الاستثمار في المشتقات الائتمانية أقل من ذلك المتوسط، مما يؤكد وجود اختلاف في السياسات الاستثمارية في المشتقات الائتمانية بين مصارف العينة.

الجدول (5): صافي المشتقات الائتمانية بملايين الدولارات

أعوام الدراسة	مصارف العينة					المتوسط للسنوات
	JPMorgan	Citibank	America	TD Bank	W. Fargo	
2011	177099000	127808000	22681133	-16386	548000	65623949.4
2012	14679000	94587000	4778280	53018	525000	22924459.6
2013	-35634000	92304000	23508793	146077	-2049000	15655174
2014	-66032000	95600000	35231752	1841602	-241000	13280070.8
2015	-61558000	75600000	17086312	731241	3180000	7007910.6
2016	38691000	59143000	3312000	556797	4254000	21191359.4
2017	50249000	38422000	-275000	558814	4201000	18631162.8
2018	42137000	41252000	-12470000	755015	7426000	15820003
2019	21193000	29599000	-13148000	577871	9834000	9611174.2
2020	28443000	31364000	8270000	355265	8236000	15333653
2021	31050000	40778000	9549060	440900	8047000	17972992
التوسط للمصارف	21847000	66041545.45	8956757.273	545474	3996454.545	20277446.25

المصدر: إعداد الباحثين من الكشوفات المالية لمصارف العينة.

2.4 التحليل الإحصائي

1.2.4 تحليل الإنحدار:

للتعرف على العلاقات التأثيرية بين متغيرات البحث وبالاعتماد على أسلوب تحليل الانحدار المتعدد لبيانات مصارف العينة وللمدة السنوية من 2011 ولغاية 2021، إذ كانت معادلة الانحدار للبحث كما يأتي:

$$Y = a + ß_1 X_1 + ß_2 X_2 + ß_3 X_3 + ß_4 X_4 + e_i$$

حيث أن:

Y تمثل صافي المشتقات الائتمانية

X_1 تمثل القروض العقارية

X_2 تمثل قروض الشركات.

X_3 تمثل قروض الأفراد.

X_4 تمثل القروض الأخرى.

e_i تمثل الخطأ المعياري.

وبالنظر لاختلاف وحدات القياس لمؤشرات المتغير المستقل والمتغير التابع فقد تم اعتماد اللوغارتم الطبيعي (Ln) لمكونات معادلة الانحدار، إذ أصبحت معادلة الانحدار لأنموذج البحث كما يأتي:

$$LnY = a + ß_1 Ln X_1 + ß_2 Ln X_2 + ß_3 Ln X_3 + ß_4 Ln X_4 + e_i$$

ومن نتائج تحليل الانحدار المتعدد في برنامج SPSS V.26 والمذكورة في الجدول (6) تبين الآتي:

أ. يلاحظ أن هناك ارتباطاً إيجابياً (طردياً) ومعنوياً بين المتغيرات المستقلة مجتمعة والمتمثلة بكل من القروض العقارية، قروض الشركات، وقروض الأفراد وبين صافي المشتقات الائتمانية، وذلك بموجب قيم معامل الارتباط وحسب بيتا (B) المعيارية بينها والبالغة (0.651)، (0.710)، (0.702) وعلى التوالي، مما يدل على أن هناك نوعاً من التلازم الإيجابي بين القروض العقارية، قروض الشركات، وقروض الأفراد وبين صافي المشتقات الائتمانية، أي إنه كلما توسعت المصارف في العينة بمنح القروض العقارية والشركات والأفراد فإن ذلك يؤدي إلى التوسع في صافي المشتقات الائتمانية والعكس صحيح، في حين تبين أن علاقة الارتباط بين القروض الأخرى وبين صافي المشتقات الائتمانية كانت ضعيفة وغير معنوية والبالغة (0.160) مما يدل على أن التوسع في منح القروض الأخرى في مصارف العينة لا يسهم في التوسع بصافي المشتقات الائتمانية.

ب. تبين وجود أثر معنوي لكل من القروض العقارية، قروض الشركات، وقروض الأفراد في صافي المشتقات الائتمانية للمصارف في العينة، وذلك استناداً لقيم (t) المحسوبة والتي بلغت (4.044)، (6.527)، (6.405) وعلى التوالي وهي أكبر من قيمتها الجدولية وبدرجة حرية (9) والبالغة (1.833) ويؤكد معنوية تأثير قيم مستوى المعنوية للمتغيرات الثلاثة المذكورة والتي بلغت (0.016)، (0.009)، (0.011) وعلى التوالي، وهي تقل عن مستوى المعنوية الافتراضي والبالغة (0.05)، مما يدل على أن المصارف في العينة يتوجب عليها الارتكاز على كل من القروض العقارية، قروض الشركات، وقروض الأفراد، وذلك لأغراض التوسع في صافي المشتقات الائتمانية ولأغراض التحوط وتقليل مخاطر الائتمان، في حين تبين عدم وجود تأثير للقروض الأخرى في صافي المشتقات الائتمانية، وذلك بدلالة قيمة (t) والبالغة (0.305) والتي تقل عن القيمة الجدولية (1.674)، كما أن قيمة المعنوية المحسوبة بلغت (0.896) وهي أكبر من المعنوية الافتراضية (0.05)، أي أنه على المصارف في العينة تجنب التوسع في منح القروض الأخرى، لأنها لا تسهم في تحسين مستويات التحوط من مخاطر الائتمان باعتماد صافي المشتقات الائتمانية.

ت. يتضح من نتائج هذا التحليل أن المتغيرات المستقلة والمتمثلة بكل من القروض العقارية، وقروض الشركات، وقروض الأفراد مجتمعة تفسر ما نسبته (67.2%) من التغير الذي يحصل في صافي المشتقات الائتمانية، وذلك استناداً على قيمة معامل التحديد (R^2) والتي بلغت (0.672) وهي قيمة تفسيرية جيدة يستدل منها على التأثير العالي لتلك المتغيرات في صافي المشتقات الائتمانية.

وبذلك نستنتج بأن التنويع في القروض يسهم لحد معين في التحوط من مخاطر الائتمان ومن خلال صافي المشتقات الائتمانية، وهذا بدوره يمثل الإجابة على التساؤل الأول في مشكلة الدراسة، وبالاستناد على نتائج تحليل الارتباط السابقة، يستدل على تحقق الفرضية الأولى للبحث والتي تنص على أنه (توجد علاقة ارتباط معنوية وذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة والممثلة بكل من القروض العقارية، قروض الشركات، قروض الأفراد، والقروض الأخرى في صافي المشتقات الائتمانية لدى المصارف المبحوثة)، كما تبين وجود أثر لعدد من القروض في صافي المشتقات الائتمانية، وهذا أيضاً يمثل الإجابة على التساؤل الثاني في المشكلة،

وعليه نستدل على تحقق الفرضية الثانية للبحث والتي تنص على أنه (يوجد أثر معنوي لعدد من المتغيرات المستقلة والممثلة بكل من القروض العقارية، قروض الشركات، قروض الأفراد في صافي المشتقات الائتمانية لدى المصارف المبحوثة).

الجدول (6): تأثير المتغيرات المستقلة في صافي المشتقات الائتمانية

الأنموذج	الثابت B_0	قيمة Beta المعيارية	قيمة R^2	قيمة المحسوبة t	قيمة Sig. المحسوبة
القروض العقارية	39.370	0.651	0.672	4.044	0.016
قروض الشركات		0.710		6.527	0.009
قروض الأفراد		0.702		6.405	0.011
القروض الأخرى		0.160		0.305	0.896
بدرجة حرية (54) = t1.674 قيمة					

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج تحليل الإنحدار

2.2.4 تحليل التباين:

تم تطبيق اختبار التباين الأحادي للتحقق من فرضية البحث الثانية، وذلك ضمن برنامج SPSS V.26 حيث تشير النتائج في الجدول (7) إلى عدم وجود تباين بين المصارف المبحوثة في تعاملها بصافي المشتقات الائتمانية، ومن خلال تركيزها على التنويع في القروض الممنوحة، وذلك بموجب قيمة (F) المحسوبة والتي بلغت (2.483) والتي كانت أقل من القيمة الجدولية وبدرجات حرية (1، 54) والبالغة (4.020) ويؤكد ذلك أن قيمة مستوى المعنوية المحسوبة بلغت (0.159) وهي أكبر من المعنوية الأفتراضية (0.05). وبذلك نستنتج أن المصارف في العينة لا تختلف في تعاملها واستخدامها لصافي المشتقات الائتمانية لغرض التحوط من مخاطر الائتمان ومن خلال اعتمادها على التنويع في القروض، وهذا يشير إلى الإجابة على التساؤل الثالث في مشكلة البحث، مما يعني رفض فرضية البحث الثالثة وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه (لا تتباين المصارف المبحوثة في تعاملها بصافي المشتقات الائتمانية من خلال تركيزها على التنويع في القروض الممنوحة).

الجدول (7): التباين بين المصارف المبحوثة

التباين في	قيمة F المحسوبة	قيمة F الجدولية	درجات الحرية	قيمة المعنوية المحسوبة
صافي المشتقات الائتمانية	2.483	4.020	(1، 54)	0.159

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج تحليل التباين.

5.الاستنتاجات والمقترحات

1.5 الاستنتاجات

1.1.5 بينت نتائج التحليل المالي لصافي المشتقات الائتمانية أن هناك تذبذباً في قيم المشتقات الائتمانية لمصارف العينة وخلال سنوات الدراسة وبموجب المتوسط السنوي، إذ تبين أن أعلى مستوى وصلت له كان في عام 2011، أما أقل مستوى لصافي المشتقات الائتمانية فكان في العام 2019.

2.1.5 يُلاحظ من التحليل المالي للقروض العقارية أن هناك تذبذباً في مستويات النسبة لمصارف العينة وخلال سنوات الدراسة أن أعلى مستوى وصلت له كان في عام 2012، في حين إن أقل مستوى كان في عام 2020، وبذلك يمكن الاستدلال على أن غالبية المصارف في العينة تعتمد الاستثمار في القروض العقارية بمستويات عالية، أي إنها ربما تتحمل مخاطر التركز الائتماني عند حدوث أية أزمة.

3.1.5 ظهر أن هناك ارتباطاً إيجابياً (طردياً) ومعنوياً بين المتغيرات المستقلة مجتمعة والمتمثلة بكل من القروض العقارية، قروض الشركات، وقروض الأفراد وبين صافي المشتقات الائتمانية، في حين تبين أن علاقة الارتباط بين القروض الأخرى وبين صافي المشتقات الائتمانية كانت ضعيفة وغير معنوية.

4.1.5 تبين من التحليل الإحصائي وجود أثر معنوي لكل من القروض العقارية، قروض الشركات، وقروض الأفراد في صافي المشتقات الائتمانية للمصارف في العينة، بينما لم يكن هناك أثر للقروض الأخرى في صافي المشتقات الائتمانية.

5.1.5 أوضح التحليل الإحصائي بأن التنويع في القروض يسهم لحد معين في التحوط من مخاطر الائتمان ومن خلال صافي المشتقات الائتمانية.

6.1.4 تبين أن المصارف في العينة لا تتباين في أساليب تعاملها واستخدامها لصافي المشتقات الائتمانية، وذلك من خلال تقديمها لقروض والائتمان.

2.5. المقترحات

1.2.5 ضرورة التنويع في القروض للمصارف التجارية عينة البحث، وذلك من خلال الدخول في استثمارات ائتمانية كخيارات جديدة للتحوط ضد المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها ضمن بيئة الأعمال.

2.2.5 ضرورة التأكيد على أهمية أن يقاس الارتباط والتباين المشترك بين القروض الممنوحة بالشكل الذي يحقق أعلى العوائد عند مستوى معين من المخاطرة وبالعكس، مما يسهم بزيادة وتحسين الأداء وتحقيق مستويات مقبولة من الأمان المصرفي.

3.2.5 ضرورة التحوط عبر استخدام المشتقات المالية، فضلاً عن التأمين والتغطية ضد المخاطرة التي تتعرض لها القروض المصرفية.

References

Abboud, Faraj Ghani & Jassim, Baydaa Fadel, 2020, Accounting for financial derivatives and their role in reducing financial risks: an applied study in a sample of Iraqi banks listed on the Iraqi Stock Exchange, Journal of the College of Management and Economics for Economic Studies, University of Babylon, Vo 12, Issue 3.

Abdel Halim, Sarah Ben, 2012, The role of bank loans in achieving profitability for commercial banks, a case study of the Algerian Popular Credit Agency in

Ain Melilla, a memorandum submitted as part of the requirements for obtaining a master's degree in management sciences, specializing in finance, insurance and risk management, Larbi Ben M'hidi University, Oum El Bouaghi, Department of Management Sciences.

Abdel Razzaq, Ammar Louay, 2019, Evaluating the role of documentary credits as a tool for financial payment in economic units - by application to a sample of federal ministries, Journal of Administration and Economics, Al-Mustansiriya University, Vo 42, No 121.

Abdel-Hakim, Hisham Talaat, 2017, The Risks of Financial Derivatives Contracts and their Repercussions on the Global Financial Crisis: An Analytical Study in Toronto-Dominion Bank, Journal of Administrative and Economic Sciences, College of Administration and Economics, University of Baghdad, Vo 24, No 103.

Abdullah, Mahabad Nori & Qader, Hevi Mohammed, 2021, Financial Derivatives and Their Role in Financial Decision An Analytical Study of the Views of Managers in a Sample of Private Sector Banks in the City of Erbil, Tikrit Journal of Administrative Sciences and Economics, College of Administration and Economics, University of Tikrit, vol 17, No 53.

Abu Sabbar, Moataz Ali, 2022, The role of public loans in financing the budget deficit in Iraq, Journal of the College of Law for Legal and Political Sciences, Vo 11, No 42.

Abu Zaid, Abdul Azim, 2014, Jurisprudential Analysis and Objectives of Financial Derivatives, King Abdul Aziz University Journal: Islamic Economics, Vo 27, No 3.

Al-Jajjawi Talal Muhammad Ali, and Dawood, Muhammad Salman, 2022, A proposed accounting framework for controlling highly complex and complex risks by employing financial derivatives (Covid-19) as a model, Iraqi Journal of Administrative Sciences, Vo 18, No 74.

Al-Janabi, Hail Ajami Jamil 2014, Money, Banking and Monetary Theory, second edition, Dar Wael for Publishing and Distribution, Amman.

Al-Kubaisi, Abdul-Sattar Abdul-Jabbar, 2010, Financial Derivatives within the Framework of International Accounting Standards and the Current Global Financial Crisis, Tikrit University Journal of Human Sciences, Vo 17, No 1.

Al-Mahaini, Muhammad Khaled, 2013, Public Finance, National Institute of Public Administration for Printing and Publishing, first edition, Cairo.

Antlion M. Bowfin,2005, Understanding credit derivatives and related, Elsevier Academic press, London.

Antulio M. Bomfim, 2005, Understanding credit derivatives and related, ElSevier Acedemic press, London, p. 3.

Atahau, A. and Cronje, T. 2017. Does diversification lead to better loan portfolio returns? Empirical evidence from Indonesian banks. DLSU Business & Economics Review. 26 (2): pp. 25-40.

Boukhalana, Siham & Mohammadi, Noura, 2021, The impact of diversification strategy on the return and risk of the loan portfolio in Kuwaiti banks, Journal of Quantitative Economic Studies, University of Kasdi-Merbah Ouargla, Vo 8, No 1, Algeria.

Boukhalana, Siham & Mohammadi, Noura, 2021, The impact of diversification strategy on the return and risk of the loan portfolio in Kuwaiti banks, Journal of Quantitative Economic Studies, University of Kasdi-Merbah Ouargla, Vo 8, No 1, Algeria.

Campbell, John L, M. Maulerb, Landon & Pierceb , Spencer ,2019,A Review of Derivatives Research in Accounting and Suggestions for Future Work, Journal of Accounting Literature, Forthcoming, Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=3329321

Chang, C. C., Ho, K. Y., & Hsiao, Y. J. 2018, Derivatives usage for banking industry: evidence from the European markets. Review of Quantitative Finance and Accounting, 51, 921-941.

Dhaif, Hazem Youssef, 2018, The nature of credit derivatives, their provisions in Islamic jurisprudence, and their legal alternatives. Journal of Islamic Studies and Academic Research, Vo 13, No 91.

Engelmann, Bernd & Pham, Ha 2020, A Raroc Valuation Scheme for Loans and Its Application in Loan Origination, MDPI journal , Vol.8, No63.

Eric Beinstein & collegues, 2006 ,The JPMorgan credit derivatives Handbook ,New York , p. 6.

Ghosh, Saibal ,2019, Loan delinquency in banking systems: How effective are credit reporting systems? Research in international business and finance, Vol.47, pp220-236.

Halili, A., Fenech, J. P., & Contessi, S. (2021). Credit derivatives and bank systemic risk: Risk enhancing or reducing?. Finance Research Letters, 42.

Hammoud, Qasim Muhammad and Fares, Ali Ahmed, 2022, Measuring the extent of diversification of the loan portfolio using the (Hirschman-Herfindahl) model and its impact on bank returns, Ahl al-Bayt Magazine, peace be upon them, Ahl al-Bayt University, peace be upon them, No. 31.

Hammoud, Qasim Muhammad, & Fares, Ali Ahmed, 2022, Measuring the extent of diversification of the loan portfolio using the (Hirschman-Herfindahl) model and its impact on bank returns, Ahl al-Bayt Magazine, Ahl al-Bayt University, No 31, Karbala.

Hammoud, Qasim Muhammad, 2019, Analysis of the extent of concentration and diversification of the loan portfolio using the (Hirschman-Herfindahl) model and their impact on the bank's return and risk, an applied study on a sample of Iraqi commercial banks for the period (2006-2017), Master's thesis, Department of Banking and Financial Sciences , College of Administration and Economics, University of Karbala.

Hussein, Al-Rahim, Dhikra Muhammad, Mahmoud Shaker, 2017, Risk Management Methods for Bank Loans (Comparative Study), Mohaqiq Al-Hilli Journal of Legal and Political Sciences, No 2.

Ibrahim, Lorati, (no), bank loans and granting procedures, Journal of Law and Human Sciences - Economic Studies - 31 (2), Zian Ashour University in Djelfa.

Ishaq, Salem, 2021, The role of bank loans in financing and promoting investment projects, a case study of the Bank of Agriculture and Rural Development in M'sila, Master's thesis, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, Department of Finance and Accounting, Mohamed Boudiaf University in M'sila.

Khamisi, Ben Rajm, 2009, Derivative Financial Products: New Tools to Cover Risks or Manufacture them, International Scientific Forum in cooperation with the Laboratory for Partnership and Investment in Small and Medium Enterprises in the Euro-Maghreb Space, Farhat Abbas University - Setif.

Mahri, Abdel Hamid, 2015, Credit Deficit Swaps and their Impact on Financial Stability, Journal of Economic Studies, No. 2.

Maryam, Sararma, 2012, The role of financial derivatives and securitization technology in the 2008 crisis - an analytical study - Master's thesis, Faculty of Economics and Management Sciences, Mentouri University - Constantine, Algeria.

Michael Durbin, 2011, All about Derivatives, McGraw Hill companies, Second Edition, United States, p. 66.

Moorad Choudhry,2004, Total return swaps: credit derivatives and synthetic funding instruments, pp. 2-3. Available at: http://www.yield curve.com.

Philippe Jorion,2003, Financial Risk Management Handbook, Wiley Finance, 3rd Edition, p532.

Rabai, A. Y, 2019, Non-performing loans in lending institutions in Palestine: their causes and ways to address them, Master's Thesis, College of Graduate Studies and Scientific Research - Hebron University, Palestine, pp. 10-11.

Radia, Barakat Shaima, Shabika, 2021, Quantitative techniques in loan risk management, a case study of the Algerian People's Credit Bank (CPA), Master's thesis, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, Mohamed Boudiaf University in M'sila.

Shahrazad, Alash, 2018, Standards and procedures for granting investment loans to small and medium enterprises, Master's thesis, Department of Finance and Accounting, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, Akli Mohand Oulhadj Bouira University, Algeria.

Shikha Gupta,2012, Credit Default Swap: Regulations, Changes and Systemic Risk, Research Journal of Finance and Accounting, Vol. 3, No 8, P.27.